

٨ جديد قضية الفساد في جمارك اللاذقية

٩ «المالية» تناقش إصدار منتج تأميني ضد الزلازل

١٠ الخيار يتصدر البورصة بـ٩ آلاف ليرة في اللاذقية..

١١ التعليم العالي: لا طباعة للكتب الجامعية بعد الآن وتحويل الملفات إلى صيغة PDF

اتصالات مكثفة شهدتها الأروقة الدبلوماسية لعواصم الدول الأربع أنتجت تقارباً في بعض النقاط مصادر لـ«الوطن»: الاجتماع الرباعي لمعاوني وزراء خارجية سورية وروسيا وإيران وتركيا الإثنين القادم عدائية بحقنا

رداً على سؤال بشأن احتمال عقد مشاورات رباعية على مستوى نواب وزراء الخارجية: «نحن نستعد قريباً».

وأعرب نائب الوزير الروسي عن اعتقاده بأن هذه المشاورات ستكون في بداية نيسان في موسكو، من أجل التحضير للاجتماع الوزاري. ويبحث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يوم السبت الفائت مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان، التقارب الرباعي السوري- التركي، حيث تم تأكيد أهمية استمرار تطبيع العلاقات بين أنقرة ودمشق.

وقال المكتب الصحفي للمكرمين: في بيان أمس: «تم خلال الاتصال التطرق إلى موضوع الأزمة السورية، وجرى التأكيد على أهمية استمرار عملية تطبيع العلاقات التركية- السورية»، وأضاف البيان: «أكد الرئيس التركي، في هذا الصدد على الدور البناء للوساطة الروسية».

كما أعلن المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن في تصريحات له أن الجهود جارية لعقد اجتماع رباعي يشمل إيران وروسيا بشأن سورية، مشيراً إلى أن هذا الاجتماع لن يشمل القادة على حد تعبيره.

ولفت قالن في مقابلة تلفزيونية حسب وكالة «الأناسول»، إلى أن التفاصيل الإضافية حول تطورات هذا المسار ستظهر قريباً، موضحاً بأن ثلاث قضايا رئيسة مطروحة على طاولة البحث، وهي التنسيق في الحرب على الإرهاب، ودفع العملية السياسية لمواصلة محادثات «آستانا»، «آستانا»، والعودة التكرمية للاجئين السوريين إلى وطنهم.



نقطة مراقبة لجيش الاحتلال التركي على طريق M4 (عن الانترنت - أرشيف)

وفي حال انعقاد «الرباعية»، سيكون ذلك الخرق السياسي الأول بين دمشق وأنقرة منذ نحو ١٢ عاماً. بعد الاجتماع الثلاثي بين وزراء دفاع سورية والعماد علي عباس، وتركيا وروسيا وسورية وتركيا وإيران قد تجرى في موسكو في أوائل نيسان المقبل.

وقال بوغدانوف في تصريح لوكالة «سبوتنيك»:

«الوطن» من مصادر متابعة في موسكو، أن الاجتماع المرتقب لمعاوني وزراء خارجية سورية وروسيا وإيران وتركيا قد يعقد مطلع الأسبوع القادم في الثالث والرابع من نيسان في العاصمة الروسية موسكو.

وبيئت المصادر أن اتصالات مكثفة شهدتها الأروقة الدبلوماسية لعواصم الدول الأربع، بهدف التوصل لاتفاق حول صيغة نهائية تقضي لإمكانية انعقاد الاجتماع في موسكو، مبيئة أن هذه الاتصالات والمشاورات أنتجت تقارباً في عدد من النقاط، كانت منعت في وقت سابق حصول أي اختراق سياسي بين دمشق وأنقرة.

ولفتت المصادر إلى أن الضمانات التي أصرت عليها دمشق لجهة ضرورة التعهد بالانسحاب من أراضيها المحتلة ووقف دعم التنظيمات المسلحة شكلت العنوان الرئيس للمشاورات المكثفة التي جرت خلال الأسابيع الماضية، والتي أفضت على ما يبدو لاتفاق قد يدفع دمشق للموافقة على الجلوس إلى طاولة مستوية مع الجانب التركي على المستوى معاوني وزراء الخارجية، الأمر الذي سيوضح بشكل جلي النيات التركية، علماً أن المصادر ذاتها أكدت لـ«الوطن» أن هناك اجتماعاً آخر سيتم في العاصمة الروسية بين وزراء الدفاع للدول الأربع وممثلي الأجزاء الأسيية بعد أيام من اجتماع معاوني وزراء الخارجية.

الوطن

السبت الفائت، ولا يوجد شيء يمكن إضافته إلى هذا. من جهة ثانية، لفت بيسكوف إلى أن الغرب يبذل أقصى الجهود لطمس موضوع تفجير خطوط أنابيب غاز السيل الشمالي، لكن روسيا لن تسمح بذلك، موضحاً أن المعطيات المتوافرة تشير إلى أنه لم يكن من الممكن تنفيذ هذا الهجوم الإرهابي إلا بمشاركة من دول محددة وضلوع أجهزة الأمن المختصة.

واعتبر بيسكوف أن إمكانية مطالبة روسيا بتعويضات عن تخريب أنابيب «السيل الشمالي» ستكون أمراً مبرراً تماماً في ظل الواقع المتوافرة.

إلى ذلك اعتبرت صحيفة «غلوبال تايمز» الصينية، في مقال نشرته أمس، أن قرار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، نشر أسلحة نووية تكتيكية في بيلاروس، كان إشارة تحذيرية للولايات المتحدة الأمريكية بشأن الصراع في أوكرانيا.

وأشار المقال إلى أن روسيا أرادت، عبر هذه الخطوة، أن تخبر واشنطن والغرب بأنهما إذا استمرا في التصعيد في أوكرانيا، وإمدادها بالأسلحة والمعدات العسكرية، وتحديداً أسلحة الدمار الشامل، فإن موسكو ستستمر في اتخاذ إجراءات مضادة.

وأكد المقال أن الخطوة الروسية هي رد مباشر على قرار بريطانيا إرسال اليورانيوم المنضب إلى أوكرانيا، وتحذير لحلف شمال الأطلسي من تدخله المتزايد في الحرب هناك.

وحسب المقال، فإن الإعلان الروسي هو أيضاً رد على جهود «الناتو»، المكثفة بشأن انتشار الأسلحة النووية، التي تقومها الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتبر أن الغرب يسعى لتقويض الاستقرار السياسي وإثارة استياء الشعب الروسي لافروف: سنستخدم جميع الوسائل المتاحة لدينا للرد على أي أعمال عدائية بحقنا

وكالات

أكدت روسيا أمس أنها ستستخدم جميع الوسائل المتاحة لديها للرد على أي أعمال عدائية غريبة بحقها، معلنة أن رد فعل الغرب وضغوطه لن يؤثر في خطط روسيا نشر أسلحة نووية تكتيكية على أراضي بيلاروس.

وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف اعتبر خلال اجتماع مجلس أمناء صندوق «الكنسندر جوروشاوكوف» للدبلوماسية العامة أن تحالف الدول الغربية، يسعى لتقويض الاستقرار السياسي داخل روسيا، وإثارة استياء الشعب الروسي من الوضع الاجتماعي.

وأشار لافروف، إلى أن التحالف الغربي، وجد في النزاع الأوكراني أرضية خصبة ومتجددة، مهياة بشكل جيد لتحقيق هذا الهدف، مؤكداً أن روسيا لن تخرب من أجل أمنها وحدودها فقط، بل ومن أجل حياة جميع الروس والناطقين باللغة الروسية الذين يعيشون في الأراضي الجديدة المحررة.

من جانبه، أعلن المتحدث باسم الرئاسة الروسية ديميتري بيسكوف أن رد فعل الغرب وضغوطه لن يؤثر في خطط روسيا في نشر أسلحة نووية تكتيكية على أراضي بيلاروس.

وقال بيسكوف للصحفيين رداً على الانتقادات الغربية لهذه الخطوة الروسية: رد الفعل هذا بالتأكيد لا يمكن أن يغير خطط روسيا، والرئيس فلاديمير بوتين أوضح كل شيء في تصريحاته التي أدلى بها في مقابلة يوم

تظاهرات واضرابات ضد حكومة الاحتلال تشل مختلف قطاعات الحياة نتيها هو يتراجع ويتفق مع بن غير على تجميد التعديلات القضائية

لا رحلات جوية ستنتقل من مطار بن غوريون».

بدوره، أعلن مجلس عمال شركة الطيران الإسرائيلية «العالم» تعليق العمل والمشاركة في الإضراب ضد قانون «التعديلات القضائية»، في حين أعلن قضاة في الخدمة العامة أيضاً الإضراب وتوقفهم عن المداوات والتشريع وعقد اللجان. وأشارت وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى أن مبعوثي «أسود» وحلفاء، أعلنوا الإضراب مع توجيه دعوة إلى كل العمال للتوقف عن العمل.

وفي السياق ذاته، أعلنت شركة الكهرباء انضمامها إلى الاحتجاج ضد حكومة نتنياهو والتعديل القضائي وإغلاق مراكز الاستقبال، كما أعلنت شبكة السينما في إسرائيل الإضراب.

وعلى الإعلام الإسرائيلي على الأمر قائلاً: إن «خطوة الإضراب العام هذه هي خطوة غير مسبوقة في إسرائيل في إطار خطة شاملة من دون خروقات أو تحفظات».

صحيفة «معاري» الإسرائيلية ذكرت أن الشيك الإسرائيلي «فقد بمقدار ٢ بالمئة من قيمته أمام الدولار، وسط استمرار الخطوات الاحتجاجية على المستويات الداخلية والسياسية والأمنية ضد حكومة نتنياهو وخطتها لتعديل القضائي، الأمر الذي يوسع الانقسام والشرخ بين الإسرائيليين.

وكان من المفترض أن يتوجه نتنياهو، صباح أمس، لإعلان تعليق خطة «التعديلات القضائية»، بعد احتجاجات واسعة شهدتها الكيان، لكنه أجل مؤتمره الصحفي في حين اعتبر الإعلام الإسرائيلي أن إجراء بيان نتنياهو بشأن «التعديلات القضائية»، جاء بسبب «خلافات داخل الائتلاف الحاكم».

هذه الخلافات ظهرت في تصريحات بن غير، الذي قال: إنه «ممنوع وقف التعديلات في المؤسسة القضائية وممنوع الضغوط للقاضي» على حين توجه رئيس المعارضة الإسرائيلية يائير لابيد، لنتنياهو بالقول: إن «الجيش والأمن في خطر ونحن في أسفل السلم»، مطالباً إياه «بوقف هذا الجنون».

جاء ذلك بعد دعوة رئيس كيان الاحتلال الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ الحكومة إلى وقف الإجراءات المتعلقة بـ«التعديلات القضائية»، مؤكداً أن «الاقتصاد والجمع والأمن في إسرائيل مهددون».

مع تواصل الاحتجاجات العارمة في مدن فلسطين المحتلة رفضاً لخطة «التعديلات القضائية»، التي يدفع بها رئيس الوزراء، وأعلنت وسائل إعلام إسرائيلية، أنه اتفق وزير الأمن القومي المتطرف إيتان بن غير على تجميد التعديلات القضائية.

وأعلن أمس الإضراب العام والشامل والفوري في قطاع الاقتصاد الإسرائيلي، والإضراب العام في المؤسسة الصحية، بعد ليلة وصفت بأنها زلزال سياسي على خلفية تظاهرات ضخمة اجتاحت الشوارع بعد إقالة وزير الحرب الإسرائيلي يوآف غالانت.

وساء أمس قالت وسائل إعلام العدو: إن نتنياهو وبين غير، اتفقا على تجميد التعديلات القضائية حتى نهاية تموز المقبل، وأضافت: إن نتنياهو وبين غير أنها اجتماعها في الكنيست واتفقا على محاولة تمرير التعديلات القضائية في شهر تموز أي في الدورة الثانية للكنيست بعد التوافق عليها، وذكرت إذاعة جيش الاحتلال، أن بن غير أعطى الضوء الأخضر لنتنياهو لتأجيل التشريعات القضائية مقابل إقامة الحرس الوطني، مشيرة إلى أن نتنياهو وبين غير وقعا على أن الحكومة ستقرر في غضون أسبوع إنشاء حرس وطني تحت إشراف وزارة الأمن القومي.

من جهته هدد رئيس «اتحاد النقابات» الإسرائيلية أرون بار دافيد بما سماه «الإضراب العام التاريخي»، وأكد وجوب إيقاف «التعديلات القضائية» و«كل هذا الجنون»، وسط توقعات بأن يصدر نتنياهو إعلاناً بشأن صير التعديلات القضائية.

وأضاف دافيد مخاطباً نتنياهو: «إذا لم تعلن في مؤتمر صحفي اليوم أنك غيرت رأيك، فسنتعرب».

على خط مواز، أعلنت نقابة الأطباء في إسرائيل تعليق الإضراب العام في النظام الصحي الذي كانت أعلنت عنه في وقت أعلنت فيه وسائل إعلام إسرائيلية التوقف الفوري والتام لحركة إقلاع الطائرات من «مطار بن غوريون».

وقال رئيس لجنة عمال مصلحة المطارات: «من هذه اللحظة،

وكالات

عليه أغلب الشعوب العربية كما أنه يؤمن أسواقاً لتصريف منتجات الدول الأربع التي تعاني من مشاكل كثيرة في عملية نقل وحركة المنتجات الزراعية بين بلداننا، موضحاً أن المذكرة سوف تخلق حالة من التوازن لتصريف المنتجات الفائضة، وتأمين استيراد كل ما تحتاجه أي دولة من هذه الأسواق.

بدوره قال وزير الزراعة الأردني خالد الحنيفات: إن المذكرة ترجمة للمشاعر الأخوية الصادقة بين دولنا وتساعدنا على تحقيق التكامل بما يخدم مصلحة شعوبنا، موضحاً أن بين الأشقاء في سورية والعراق ولبنان والأردن علاقات اجتماعية ثقافية وتجارية وسياسية وزراعية راسخة عابرة للأزمنة والحدود، مشيراً إلى أن الأخطار تهددتنا جميعاً لذلك لا بد من تنسيق الجهود ومواجهة أزمة الغذاء العالمية والتنسيق بين الدول الأربع يحظى بالاهتمام الرفيع بين قيادات الدول العربية.

وزير الزراعة اللبناني عباس الحاج حسن قال: إن هذه المذكرة هي خطوة تأسيسية لعمل عربي ريادي مشترك ينطلق من دمشق ونأمل أن يشمل جميع الدول العربية في المستقبل القريب مبيئاً أن دولنا تحتاج بشدة إلى هذه الشراكة بما يضمن انسيابية السلع وتقديم جميع التسهيلات التي تستعكس إيجاباً على الدول الأربع.

خطوة تأسيسية لعمل عربي ريادي انطلاقة من دمشق.. وقطنا: لا بد من استثمار الموارد بين الدول لتحقيق قوة اقتصادية على مستوى الإقليم

مذكرة تفاهم بين سورية ولبنان والعراق والأردن لتحقيق التكامل الزراعي وتوحيد الاستثمارات



مذكرة تفاهم رباعية بين سورية والعراق ولبنان والأردن للتعاون بالجال الزراعي والتبادل التجاري (سانا)

وهي خطوة للأمام، موضحاً أهميتها لجهة تأطير التعاون والتنسيق مع مراكز البحوث لتحقيق قيمة مضافة أكبر وخاصةً أن لديها الكثير من الدراسات التي يجب الاستفادة منها.

وذكر قطناً أن القطاع الزراعي من القطاعات الحيوية المهمة ولا يوجد بلد لديه كفاية من الموارد لذلك لا بد من استثمار الموارد بين الدول

وتعاون مشترك في القطاع الزراعي الذي تعتمد عليه اقتصاداً، وتعتبر خطوة فاعلة لدعم المشاريع الإستراتيجية، وتعزيز المصالح المشتركة التي من شأنها الانعكاس إيجاباً على التنمية الاقتصادية في الدول الأربع.

من جهته رأى وزير الزراعة العراقي عباس العلباوي أن الاتفاق قاعدة انطلاق لعمل وتعاون مشترك في القطاع الزراعي الذي تعتمد

هنا غائم

نظراً لارتفاع فائزته الغذاء عالمياً، وانطلاقاً من التكامل الزراعي وتعزيزاً لتسويق المنتجات الزراعية وتوحيد الاستثمارات وتسهيل عمليات النقل وتوحيد الحجر الصحي، وقع وزراء الزراعة بالدول الأربع سورية ولبنان والعراق والأردن أمس في فندق الداماروز مذكرة تفاهم تؤكد أن التعاون المشترك سيكون خطوة فاعلة ومؤثرة في دعم المشاريع الإستراتيجية وتعزيز المصالح المشتركة والتي من شأنها الانعكاس إيجاباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول.

وتهدف المذكرة إلى تعزيز وتطوير التعاون في المجال الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وتبادل المعلومات والتجارب الزراعية الناجحة وإدارة المحميات والحدائق ومكافحة الحرائق وتغيير المناخ، والتنمية الريفية والإرشاد الزراعي والإنتاج الحيواني والصحة الحيوانية والأدوية البيطرية وتبادل الخبرات والتدريب والمعلومات بما يتسجم مع القوانين والأنظمة النافذة في هذه الدول على أساس المساواة وتحقيق المنفعة المشتركة لجميع الأطراف.

وزير الزراعة محمد حسان قطناً أكد أن الاجتماعات الرباعية لوزراء الزراعة توجت بهذه الاتفاقية التي وصفها بالناضجة والجيدة

استقبلت الأمانة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الإسكوا» السيدة أسماء الأسد تؤكد أن المشاريع الصغيرة أصبحت جزءاً أساسياً من السياسة الاقتصادية الوطنية



فرضتها كارثة الزلزال الذي أصاب سورية. وأشارت السيدة الأولى إلى أن هذه الرؤية انعكست من خلال قرار الدولة الإستراتيجي بإعادة تموضع هذه المشاريع وجعلها جزءاً أساسياً ومحورياً من السياسة الاقتصادية الوطنية بشكل مستمر ومتكامل على أكثر من صعيد، لتحفيز هذا النوع من الاقتصاد عبر ضمان البيئة المناسبة لعمله وتطويره تشريعياً وقانونياً ومؤسسياً، وخاصة أن هذه المشاريع تتأثر بعوامل عدة متنوعة ومتداخلة، ومنها التغيرات المناخية والجفاف واختلال المياه الجوفية خاصة بعد الزلازل.

وعرضت دشنتي للسيدة أسماء مجالات عمل اللجنة في تعزيز التنمية وتحفيز النشاط الاقتصادي، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء

في اللجنة والتي تضم ٢٠ دولة عربية، وأعربت عن اهتمام «الإسكوا» بتطوير التعاون مع سورية مع المؤسسات الرسمية والمنظمات غير الحكومية.

وأكدت دشنتي أن روح الريادة موجودة لدى المجتمعات العربية ومسؤولية الحكومات تهيبة البيئة وتوفير القومات المساعدة على توظيفها وتنميتها، واعتبرت دشنتي أنه إذا ما تكللت الجهود الحالية بالنجاح واستطاعت هيئة اقتصاد الظل في سورية ضمن الاقتصاد الرسمي، ستكون حينها أمام أنموذج رائد يمكن الاستفادة منه في دول عربية أخرى.

حضر اللقاء وزير الاقتصاد سامر الخليل، ورئيس هيئة تخطيط الدولة فادي سلطي الخليل.

استقبلت السيدة الأولى أسماء الأسد، الأمانة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الإسكوا» رولا دشنتي، والتي تزور سورية مع وفد من خبراء المنظمة ليبحث مسارات التعاون بين المؤسسات السورية و«الإسكوا» في مجال تطوير بيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، والتحديات التي تواجه هذا القطاع.

السيدة أسماء تحدثت عن رؤية سورية للمشاريع الصغيرة كونها أحد روافع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخياراً فاعلاً لمواجهة تداعيات الحرب وما أعقبها من تحديات قاسية

وكالات